

المنهج التداولي في الدراسات اللغوية العربية

- قراءة في الموروث البلاغي -

The pragmatic approach in Arabic linguistic studies -Reading in ancient Arabic rhetoric-

نورة بن زرافة *

جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية (الجزائر)،

nora.benzerafa@univ-bejaia.dz

تاريخ النشر: 2022/03/28

تاريخ القبول: 2022/03/16

تاريخ الإرسال: 2021/05/30

ملخص: لا يخفى أنّ الحديث عن البحث اللغوي القديم لا ينفصل عن اهتمام الدارسين العرب القدامى بالبحث في "المعنى"، فقد تفتنوا إلى البعد الدلالي وأثره في تحليل النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، والنصوص الشعرية والنثرية، مستثمّرين في ذلك العناصر غير اللغوية في الدراسة اللغوية، من ذلك اهتمام النحاة والبلاغيين والنقاد والمفسرين بالخطاب ذاته، والمتكلم وشروطه، والمتلقّي وصفاته ومميّزاته، ومراعاة الحال والمقام، ما جعل التراث اللغوي يزخر بمعالجات تنحو منحى الدرس التداولي المعاصر. وهذا نقف على أنّ البعد التداولي للدرس العربي متأصل في العلوم العربية المختلفة، ويظهر ذلك جليا في اهتمام البلاغيين بتقسيمات الخبر والإنشاء، ومعاني النحو في ضوء مقولات الصدق والكذب ومقتضى الحال وأحكام النظم، وغيرها من المسائل المتعلقة باللغة واستعمالها الفعلي الوظيفي التواصل.

الكلمات المفتاحية: التداولية؛ البلاغة العربية؛ المخاطب، المخاطب؛ الخطاب؛ الخبر والإنشاء؛ مقتضى الحال؛ التواصل؛ المقصدية.

ABSTRACT : It is not secret that the discussion of ancient linguistic research is inseparable from the interest of ancient Arab scholars in the search for meaning, They have understood the semantic dimension and its effect in analyzing Qur'anic texts, prophetic hadiths, poetic and prose texts, investing non-linguistic elements in linguistic studies, including the interest of grammarians, rhetoricians, critics and commenators in the discourse, the speaker and his conditions, the recipient and his attributes, the context What made the linguistic heritage abound with treatment that take the approach of the contemporary deliberative lesson. Thus, we stand that the deliberative dimension of the Arab lesson continues in the various Arab sciences. This is evident in the rhetoricians' interest in the divisions of news and creation and the meanings of grammar in light of the sayings of truthfulness and lies, context, systems theory, and other matters related to language and its actual, functional and communicative use.

Keywords: pragmatic, Arabic rhetoric, the sender, the receiver, informative and performative sentence, context,

1. مقدمة:

لم يغفل المفكر العربي عن دور التخاطب بين البشر، ويبرز في هذا المجال اهتمام العلماء العرب باللغة وتعريفها وما يتعلق بتوظيفها واستعمالها، وهم في هذا يلتقون بالدرس التداولي الحديث في كثير من النقاط، فإذا استنطقنا الرصيد المعرفي في تراثنا اللغوي العربي القديم فإننا سنقف حتماً على كم هائل من الأفكار القيّمة في المؤلفات الكثيرة لأسلافنا علماء اللغة والأصول والفقه والنقد والشعر، وهو ما نؤّه إليه محمد سويرتي حين أقرّ أنّ «النحاة والفلاسفة المسلمين والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلماً، رؤية واتّجاهاً أمريكياً وأوروبياً، فقد وظّف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة»¹، فإلى ما يعود هذا التلاقي بين الدرسين العربي والغربي؟ وما المجالات المشتركة بينهما؟ وكيف نفسّر انشغال العلماء العرب وبالأخص البلاغيين بالأبعاد التداولية في دراساتهم اللغوية؟

2. الأبعاد التداولية في البلاغة العربية:

جاء مصطلح البلاغة من قولهم بلغ الشيء منتهاه، وأدرك أقصاه، «فكأنّ البليغ لدى اصطناعه الكلام تعبيراً عما في صدره يبلغ غايته من متلقّيه بأيسر طريق، ولكن بأجمل لفظ وأحسن تعبير. فالمعنى ينهض على طرفين اثنين: طرف يتمخّص للباث وكيف عليه أن يقدر على البلوغ من المتلقّي المبلغ الذي يريد، وطرف ينصرف إلى المتلقي وكيف يستقبل الرسالة الكلامية المبلوغة فتؤثّر فيه بجمال صياغتها، وأناقة ألفاظها، ودقة معناها»²، فالواضح من تحديد مفهوم البلاغة في اللغة أنّه لا ينفكّ عن مفهوم الاتصال، لوجود علاقة تربط بين الباث والمتلقي والرسالة وهي عناصر العملية التواصلية (التخاطبية). وهنا يكمن التلاقي المعرفي بين طروحات الدارسين العرب القدامى وبين تنظيرات الدرس التداولي المعاصر.

ويرى تمام حسان أنّ الأصل في معنى البلاغة الاصطلاحي لا يبتعد عن معناه اللغوي، فيقول: «وعندي أنّ المعنى اللغوي للفظ البلاغة فرع على معنى (الإبلاغ)، أو التواصل الذي هو موضوع من موضوعات علم الاتصال، والرأي نفسه ذهب إليه مرتاض حين ربط بين المعنى اللغوي للبلاغة والمعنى الاصطلاحي وهو بلوغ أعلى درجة في التأثير بالقول»³، فمفهوم البلاغة عنده مرتبط بالرسالة بين المتكلّم والمتلقّي، ويشترط في الرسالة أن تتوفّر على جمالية متأتية من الكلام الجميل والتعبير الفصيح، فكل تواصل توافرت فيه جمالية الإرسال فهو بلاغة.

البلاغة = المعرفة باللغة حين الاستعمال

وعلى العموم، من خلال التعريفات المقدمة للبلاغة يتسنى لنا القول بأنّها تعني التواصل، كونها تهتمّ بكل العناصر الفاعلة فيه من أجل إنجاح العملية التواصلية سواء تعلّق الأمر بالمتكلّم (المخاطب) أو المتلقي (المخاطب) أو الرسالة (الخطاب)، أو ظروف الخطاب وملابساته، وبذلك «تعدّ البلاغة أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللغة، لأنّها تهتمّ بدراسة التعبير على مختلف مستوياته: اللفظية، التركيبية، والدلالية، والعلاقات القائمة بينها، وإذا كانت التداولية في أوجز تعريفها، هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال، فإنّ البلاغة هي المعرفة باللغة أثناء استعمالها»⁴، ولعلّ المحور الأساسي الذي يربط البلاغة والتواصل والتداولية هو اللغة، فباللغة نتواصل، وحتى نضمن نجاح التواصل ونحقق بلوغ الهدف

منه نستعمل لغة مناسبة للتأثير في الطرف الآخر، وهو ما تسعى إليه البلاغة من تبيان سبل التعبير المؤثر في المتلقي.

التداولية = دراسة اللغة في الاستعمال

إنّ هذه العلاقة الثلاثية (البلاغة، التواصل، التداولية) جعلت الكثير من الدارسين العرب المحدثين يقفون من خلال قراءتهم للتراث العربي القديم على الربط بين مفهوم البلاغة والمفاهيم التداولية انطلاقاً من علاقتهما بالتواصل، ومن هؤلاء نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر:

يرى صلاح فضل في كتابه بلاغة الخطاب وعلم النص، أنّه من أجل تحديد علاقة البلاغة بالتداولية لا بدّ من تعريف مجال كلّ منهما، ومرجع ذلك إلى الخلط بين المصطلحين مثل ما يراه ليتش (Leitch, V) كون البلاغة تداولية في صميمها إذ أنّها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محدّدة للتأثير على بعضهما، لذلك فإنّ البلاغة والتداولية البراجماتية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي، غير أنّ هذا الدمج بين البلاغة والتداولية في بوتقة واحدة تعرّض للنقد، محاولة منهم تضيق مجال البلاغة باعتبارها أداة نفعية وإلاّ اعتبر كل شيء بلاغة انطلاقاً من أنّ كل شيء له أهدافه النفعية، أما الفهم الصحيح للتداولية فهو جعلها قاسماً مشتركاً بين أبنية الاتصال النحوية والدلالية والبلاغية⁵. بعبارة أخرى يمكن القول أنّ التداولية أعم من البلاغة، ففي البلاغة ما في التداولية وهو السياق، فيقول: «ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال)، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية (لكل مقام مقال)»⁶.

قسّم محمود أحمد نحلة الدراسات اللغوية في التراث العربي إلى اتجاهين اثنين: الاتجاه الأول يعنى بدراسة النظام اللغوي ويشمل المجال الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي (اللسانيات الوصفية واللسانيات التفسيرية)، وأمّا الاتجاه الثاني، فيعنى «بالمقام وما يتّصل به من قرائن غير لفظية تشمل منزلة المتكلم والسامع وعلاقة كل منهما بالآخر، وحالة كل منهما النفسية والذهنية، وحركاته الجسمانية، وسكوته والبيئة المكانية التي تشهد الحدث الكلامي وجمهور المشاركين فيه»⁷، بالإضافة للسياق الاجتماعي والسياسي الثقافي والشرعي، مما جعله يعلن عن قناعته بوجود الملمح التداولي في التراث يقول: «ولست أشك في أنّ وراء ذلك كله نظرية تداولية محكمة تنتظر من يكشف عن جنبها التنظيري والتطبيقي في ضوء معارف العصر»⁸.

إثر هذا يطرح محمد العمري في كتابه "في بلاغة الخطاب الإقناعي" أنّ البلاغيين العرب «وإن لم يهتموا كثيراً بالدراسة النفسية والأخلاقية للمرسل والمتلقي، حاولوا أن يدرجوا تحت عنوان المقام والحال ملاحظات كثيرة فيما ينبغي للخطيب أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال المستمعين»⁹، وهذه الملاحظات إنّما وجدت في تعريفاتهم للبلاغة انطلاقاً من مراعاة شروط الخطيب وشروط الخطاب قصد تحقيق التأثير في المتلقي، ويرجع أسباب ذلك الاهتمام إلى تأثيرهم ببلاغة أرسطو خاصة في تعامله مع الخطابة، إذ جعل عناصر بناء الخطاب ثلاث وهي: المرسل (الخطيب)، والمتلقي (المستمع)، والرسالة (الخطبة)، وجعل لكل عنصر كتاباً،

فالكتاب الأول حدّد فيه مفهوم البراهين بحسب تعلقها بالخطيب (مرسل الرسالة) ، والكتاب الثاني كتاب متلقي الرسالة، عالج فيه عددا من الانفعالات والأهواء وبعض البراهين بحسب تلقىها، والكتاب الثالث للرسالة نفسها، عالج فيها الأسلوب أو البيان أي الصور البلاغية، وتنظيم أجزاء القول، فاسحا المجال لعلم النفس والمنطق والأخلاق للاستفادة منهم¹⁰.

ويقول عبد الملك مرتاض: «ولقد انتهينا، بعد أمة - وركحا على ما أسلفنا - إلى أنّ بعض المفاهيم السيميائية المعاصرة هي، فعلا، كانت في أصلها بلاغية خالصة البلاغية، بحيث نجد، مثلا، ما كان يطلق عليه عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى عام أربعمائة وواحد وسبعين للهجرة "معنى المعنى" في مصطلحات البلاغة، وهو أول من أسسه في المفاهيم البلاغية في القرن الخامس للهجرة، فيما نعلم، ليس إلا "البراغماتية" (La Pragmatique; Pragmatic) أو "التداولية" التي تعني من بين ما تعنيه في مفهومها السيميائي المعقّد الذي لا يزال غير واضح المعالم في أذهان العوام، المعنى المسكوت عنه في الكلام»¹¹.

أما مسعود صحراوي فإنّه يرى أنّ العلماء العرب قد توصلوا إلى وضع معايير علمية متفاوتة الدقة مختلفة في الهوية المعرفية للتمييز بين الخبر والإنشاء، وأنّ آخر ما استقرت عليه البلاغة العربية هو التصور الذي يميّز بين الأسلوبين بمعيار القصد، ومعيار إيجاد النسبة الخارجية، أول هذين المعيارين معيار تداولي والثاني منهما معيار منطقي، وقد تمخّض عن هذين المعيارين تعريف لكل من الخبر والإنشاء¹²، نفهم من هذا أنّ العلماء العرب وبخاصة البلاغيين قد استعانوا بمبادئ في تمييزهم بين الخبر والإنشاء وهي نفسها المبادئ التداولية المعاصرة، وركّزوا في تحديد أقسام الكلام على مبدأ القصديّة التداولي.

واتّخذ محمد سالم محمد الأمين طلبة في كتابه "الحجاج في البلاغة المعاصرة" من الجاحظ أنموذجا لتبيان علاقة البلاغة بالتداولية مخصّصا الحجاج بالدراسة ليخلص إلى أنّ «الحجاج وما يتّصل به من مباحث وخصائص نصية ومقامية، قد تم تناولها في مصنفات عربية عدة بعد الجاحظ، لكن تناوله له (الحجاج) وإن لم يكن متناسقا أي متشتتا ضمن البيان، إلّا أنّه شمل معظم عناصر المقام ومحدّداته الداخلية والخارجية»¹³، فبين البلاغة عموما والحجاج خصوصا مسألة التأثير في المتلقي وزحزحته عن موقعه، فالبلاغة تقدّم للمتكلّم وسائل كثيرة للوصول إلى المتلقي وإقناعه والتأثير فيه للعدول عن فكرته أو تبني فكرة المخاطب، والأمر نفسه تنطلق منه التداولية «وهو استثمار الممكن والمتاح من الآليات لتوصيل رسالة لغوية معيّنة وجعل المعنى بها يعيها ويتحرك في إطار إنجازها»¹⁴.

وعلى هذا الأساس، فإنّ البلاغة تتأسس على علاقة اتصال بين طرفي العملية التخاطبية، فتهتمّ بالبحث في اللغة السليمة الفصيحة التي تضمن وصول قصد المتكلّم مثل ما هو موجود في نفسه إلى المتلقي مع مراعاة حاله النفسية والاجتماعية، وبكل ما يحيط بظروف الاتصال، فيفهم عنه المراد ويضمن نجاعة الخطاب فمن الواضح «أنّ للبلاغة وشائج قربي مع نظرية الاتصال واللسانيات التداولية»¹⁵، إذ تهتمّ ببلاغة الإرسال وبلاغة التلقّي وبلاغة الرسالة نفسها.

3. تداولية المخاطب في البلاغة العربية:

قام الدرس العربي عموما، والبلاغي بشكل خاص، من بدايته على «الاعتداد بمجموع العناصر المسهمة في تشكيل الدلالة، بما فيها المتكلّم، وما ينبغي أن يكون عليه من علم بأحوال الخطاب المختلفة، ودراسة

بأقدار السامعين ومنازلهم بحيث يخاطب كل سامع بما يناسبه»¹⁶، كما نلفي في مقدمة ابن خلدون إشارات صريحة بالمبادئ التداولية منها القصد والفعل الكلامي والإفادة، حيث يقول: «اعلم أنّ اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لسانی ناشئ عن القصد بإفادة الكلام»¹⁷، ويضيف: «ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة، أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل وهو محتاج إلى الدلالة عليه، لأنّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلّم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه»¹⁸، فلا يمكن تصوّر تواصل من دون وجود المتكلّم فهو «أساس فهم المعنى وتحديد الدلالات ومقاصدها، لأنّه يرتبط بما ينويه من كلامه وما يروم تحقيقه»، لذا نلفي البلاغيين يولون المتكلّم اهتماما بالغاً في تحديد المفاهيم البلاغية من ذلك ما يظهر عند العسكري في تمييزه بين "السؤال والاستفهام"، يقول: «أنّ المستفهم طالب لأن يفهم، ويجوز أن يكون السائل يسأل عمّا يعلم وعن ما لا يعلم، فالفرق بينهما ظاهر»¹⁹، فالتفريق في الأسلوب بين الاستفهام والسؤال يؤول لحال المتكلّم، أي «قائم على المتكلم وموقفه من الخطاب فلا يعدّ مستفهماً إلّا إذا طلب الفهم، ولا سائلاً إلّا إذا سأل عمّا يعلم وما لا يعلم»²⁰.

وإذا ذكرنا المتكلّم ذكرنا القصد، والقصد مبدأ تداولي اهتمت به البلاغة أيّما اهتمام في عملية التواصل بين المتكلم والمتلقي، بل إنّ المتكلّم لا يعدّ متكلماً إلّا إذا كان لكلامه قصد، ويرى جون براون ويول أنّ البلاغة والتداولية يلتقيان في «دراسة الوسائل اللغوية التي يستعملها المتكلّم في عملية التواصل، وعوامل المقام المؤثرة في اختياره أدوات معيّنة دون أخرى للتعبير عن قصده، كالعلاقة بين الكلام وسياق الحال، وأثر العلاقة بين المتكلّم والمخاطب على الكلم والمقاصد من الكلام»²¹. ويستند باب "الصدق والكذب" إلى المتكلّم أيضاً، وذلك ما انفرد به النّظام عن غيره بتعريف الصدق، بأنّه ليس ما طابق حكمه الواقع، بل ما طابق اعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأً، والكذب عدم مطابقة حكمه له، ويختلف عنه الجاحظ، حيث إنّ الصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده²²، والكذب عدم مطابقته مع عدم اعتقاده، وعليه فإنّ قضية الصدق والكذب مرتبطة بالمتكلّم أساساً، فيما يراه في الواقع أو ما يعتقده في نفسه.

وليس البلاغيون وحدهم من جعل للقصد من الكلام تلك الأهمية القصوى في تحديد المعنى، بل إنّ الأصوليين والمفسرين يعتدّون به في تبيان الأحكام الشرعية، وفي شرح والتفسير، وقد بيّن الرسول صلى الله عليه وسلم قيمة القصد والنية، بقوله: «إنّما الأعمال بالنيات، وإنّما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لنديا يصيبها أو امرأة ينكحها، فهجرته لما هاجر إليه» فقد جاء في الحديث تأكيد رسول الله على عقد النية والقصد في كل الأعمال، بعبارة أخرى، يدلّ الحديث «على أنّ الأعمال لا تصحّ ولا تعتبر إلّا بالنية، وأنّ النية هي الفاصلة بين ما يصحّ وما لا يصحّ»²³، ومن أمثلة ذلك²⁴:

الغسل: فإنه مردد بين ما يفعله قربة إلى الله كالغسل من الأحداث، وما يفعل لأغراض العباد من التبرّد والتنظيف وإزالة الأقدار، فلما تردد بين هذه المقاصد وجب تمييز ما يفعل لرب الأرباب عمّا يفعل لأغراض العباد.

دفع الأموال: مردد بين أن يفعل هبة أو هدية، أو عطية، وبين ما يفعل إلى الله كالزكاة والصدقات.

4. تداولية المتلقي في البلاغة العربية:

حظي الطرف الثاني في العملية التواصلية وهو المتلقي أو المخاطب بالاهتمام نفسه الذي لقيه المتكلم من أجل ضمان نجاح العملية التواصلية، على اعتبار أن «أفصح الكلام وأبلغه لو يُلقى في متلقين لا يفهمون لغة ذلك الكلام لما كان له أي تأثير، إذن، فلا بدّ من تضافر متلقين بلغاء، بالمقدار الذي يشترط فيه وجود باتين أيضا بلغاء...» [من أجل ذلك قامت كل البلاغات عبر تاريخ الآداب الإنسانية الطويل، على تكافؤ الإرسال والتلقي]²⁵، فالمتلقي لا يقل شأنًا عن المتكلم، فإذا لم يكن كفؤًا لتلقي الرسالة، فمعنى ذلك أنه لا جدوى من عملية الإرسال، وما جدوى أن يخاطب المتكلم شخصا لا يفقه عنه شيئا أو يكون فهمه ناقصا، إما لاختلاف اللغة والثقافة المتحدث بها، وإما لعدم كفاءة المتلقي لفهم الرسالة، بل إنّ شرط الكفاية في التلقي هو شأن وارد لا يجوز الاستغناء عنه²⁶، فهو من يمنح المتكلم حق التواجد بالفهم عنه، أو الإعجاب والتأثر به.

وللبلاغة العربية واسع النظر في هذه المسألة، فقد تنبّه إليها البلاغيون والنقاد، غير أنهم لم يكتفوا بالتعويل على المتلقي وكفاءته، لكن تحدّثوا أيضا عن دور المتكلم في الاهتمام بالمتلقي، ويأخذ حالته ساعة التلقي في الحسبان، «فالمتكلم حيث يراعي مقام الخطاب، وأحوال السامع، وأشكال إلقاء الخبر إليه، وأنماط الطلب التي ينشئها... وما إلى ذلك من ظروف الحديث المختلفة، فهو إنّما يستحضر السامع في كل عملية إبلاغية، ولو بصورة ذهنية، إن لم يكن حاضرا عيانا»²⁷، فيجعل كلامه (الرسالة/الخطاب) تتوجّه نحو ما يريد السامع، وما يمكن أن يفهمه المتلقي من قصد المتكلم. وهنا تتقاطع البلاغة العربية مع التداولية في الاهتمام بالمتلقي والاعتداد به في دراسة بعض المسائل والموضوعات اللغوية.

كما حصر بعض البلاغيين تحديد الخبر بالنظر إلى السامع أو باستفادة المتلقي من الكلام، فيرى السكاكي الخبر في «استفادة المخاطب من ذلك الحكم»²⁸ مثل "السماء فوقنا"، فلم يقدم للمتلقي حكما ذا فائدة جديدة بالنسبة له، فهو يعلم أنّ السماء فوقنا، فإن لم تحصل فائدة للمتلقي لا يعدّ الحكم خبرا.

كما نجد في الحوار الذي جرى بين المبرد والكندي مما رواه الأنباري إشارة واضحة عن الاهتمام بالمتلقي، فقد سأل الكندي المبرد بأنه يجد في كلام العرب حشوا يظهر في قولهم: (عبد الله قائم)، ثم (إنّ عبد الله قائم)، ثم (إنّ عبد الله لقائم)، والمعنى واحد، أي اختلفت العبارات والصيغ والمعنى القضوي واحد وهو قيام عبد الله، فأجابه المبرد: «بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم عبد الله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم: إنّ عبد الله قائم جواب عند سؤال سائل، وقولهم إنّ عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر لقيامه»²⁹، فالكلام الموجّه إلى المتلقي يختلف من مخاطب لأخر بحسب حالته.

❖ العبارة الأولى موجّهة لمخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه الخبر ويسمى هذا الضرب من الخبر خبرا ابتدائيا.

❖ العبارة الثانية موجّهة لمخاطب شاك ومتردّد في حكم الخبر، ويسمى هذا الضرب من الخبر خبرا طلبيا.

❖ العبارة الثالثة موجّهة لمخاطب جاحد ومنكر للخبر ويحتاج إلى أن يؤكّد بأكثر من أداة، ويسمى هذا الضرب من الخبر خبرا إنكاريا.

5. تداولية الخطاب في البلاغة العربية:

حظي مصطلح النص أو الخطاب باهتمام كبير من لدن العلماء العرب، وهو قديم قدم الدراسات العربية، ومتداول بين المفسرين والأصوليين والمتكلمين والبلاغيين، والأصل في التفكير حول موضوع النص عند المنظرين العرب يرجع إلى ضرورة فهمهم للنص القرآني فهما صحيحا، والإحاطة بأسرار معانيه وتفادي تفسيره تفسيراً خاطئاً، وبهذا تعدّ كتب التفسير وعلم الأصول وكتب البلاغة المصدر الأول للبحث في مفهوم الخطاب/النص وخصائصه.

ومن بين هؤلاء الذين اشتغلوا بالنص/الخطاب نجد الجاحظ، فقد تشكّل مفهوم الخطاب لديه لما كان بصدد تحليل مفهوم البيان، فاعتبر النص قناة ربط بين القائل والسامع ببث ما في ضمير المتكلم من معاني إلى فهم السامع، فقد تناول النص من منظور التواصل الاجتماعي، وهذا ما دفع الجاحظ إلى القول: «البيان اسم جامع لكلّ شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته، وتهجم على محصولة كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أيّ جنس كان الدليل ...»³⁰، وقد وضّح محمد بناني المراحل التي يقطعها المعنى قبل ظهوره إلى الوجود في صورة بيان، ذاكراً أنّ هناك «مراحل باطنية تصوّر النص باعتباره إجراء قائماً في الصدور ومتصوراً في الأذهان ومختلجاً في النفوس ومتّصلاً بالخواطر، وحادثاً في الفكر... وهي محطّات يقطعها البيان قبل ظهوره في شكل ملفوظ من المتكلم ومسموع من المخاطب»³¹. وهنا نلمس الملمح التداولي في مقصدية المتكلم وحالته، وهو الوصول بالمستمع إلى الفهم، فقصد المخاطب هو الإفهام، وفائدة المخاطب هي الفهم.

ويعتبر النص عند عبد القاهر الجرجاني من أهم المفاهيم التي أسّس عليها نظريته في كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، وفيه حقّق نظرية لغوية نحوية هي "نظرية النظم"، يقول الجرجاني: «اعلم أنّ النّظم هو أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها»³²، وهذا يدلّ على أنّ الجرجاني يمتلك الدقة والوضوح في الشرح، فيضيف: «وإذا عرفت أنّ مدار أمر النّظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها، ولا نهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها، ثمّ اعلم أنّ ليست المزية بواجبة لها في أنفاسها، ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوقع لها الكلام، ثمّ بحسب موقع بعضها مع بعض، واستعمال بعضها مع بعض»³³، فالنظم إذن ليس مجموعة من العلاقات النحوية فقط بل إنّك تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو وقوانينه ومعاييره، فتجمع بين القواعد الصحيحة والفكرة المناسبة، إلى جانب امتلاك المتكلم حسن اختيار التركيب اللغوي السليم مع الغرض المقصود إيصاله للمتلقّي ليحصل التأثير.

ومثل هذه الأفكار المتعلّقة بمحاور الإحالة الكلامية، وبناء النصوص، وآليات التخاطب ووظائف اللغة، والبناء اللغوي في مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية نادت بها الدراسات اللسانية الحديثة، منها اللسانيات النصية والتداولية التي تعني بالخطاب المرسل بقصد التأثير في المتلقّي. وهنا يكمن التشابه بين الدراسات العربية والدراسات الغربية، والمتأمل في الدراسات العربية حول مفهوم الخطاب يلحظ الوعي

الفكري بالقيم التداولية، وأهمّ قيمة فيه عدم الفصل بين البنى اللغوية وبين واقع استعمالها، ومن أهمّ المباحث التي تناولها الدارسون العرب، مقتضى الحال والإنشاء والخبر.

1.6 مقتضى الحال ومبدأ السياق:

فكرة مقتضى الحال أو لكل مقام مقال تداولية أساساً، و"لكل مقام مقال" هي العبارة الشهيرة للجاحظ التي تعني الاهتمام بمقتضى الحال، حيث «ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار السامعين، ويبني أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتّى يقسّم الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»³⁴ وهذه التفاتة نبهة من الجاحظ تنحو منحى الدراسات التداولية في مراعاة أحوال المتكلّم وأحوال المتلقّي ومقام الخطاب، «وقد كانت أبحاثه محفّراً لعلماء العربية القدامى الذين تلوّه، لينسجوا على منواله فكرة السياق ويتوصّلوا إلى تنظيرها تنظيراً سليماً يوافق العقلية العربية»³⁵. وتقوم البلاغة في مجموعها على هذه الفكرة لدى الكثيرين، منهم القزويني بقوله: «وأما بلاغة الكلام فهي مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته»، وذكر ابن خلدون في هذا الصدد «إذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلّم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع، وهذا هو معنى البلاغة»³⁶، فالواضح أن ابن خلدون يربط بين البلاغة ومراعاة مقتضى الحال بين المتكلم والمتلقي، أي البلاغة تكمن في تحقيق القصد للمخاطب وبلوغ الفائدة للمخاطب.

ومن أهمّ الأقوال البلاغية فيما يتعلّق باختلاف مقامات الكلام وسياق الحال ما جاء في مفتاح العلوم للسكاكي، إذ يقول: «لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنية يباين مقام التعزية، وكذا مقام المدح يباين مقام الذمّ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجدّ يباين الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغيّر مقام الكلام بناء على استخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغيّر مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغيّر مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»³⁷، والسكاكي في هذا النصّ يعرض أحوال الخطاب بين المتكلم والمتلقي، ومراعاة المقام والسياق وإشارة إلى قصدية المتكلّم وأغراضه من الكلام، وإشارة إلى وضعية المخاطب وحالته... كل ذلك ينبئ عن فكر عالم لبيب، استطاع أن يشرح بدقة عناصر التداولية في البلاغة العربية.

2.6 الخبر والإنشاء ونظرية الأفعال الكلامية:

تعتبر "نظرية الخبر والإنشاء" عند العرب مكافئة لمفهوم "الأفعال الكلامية" عند المعاصرين، وهي تندرج ضمن مباحث علم المعاني، فاشتغل بها الفلاسفة واللغويين وعلماء الأصول، وما هو متفق عليه عند هؤلاء الباحثين على اختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم اقتصر دراستهم في هذا المجال على التراكيب التي تحمل دلالة وقصد سواء أكان مباشراً أو غير مباشر، وتحمل أيضاً فائدة أو ما يفهمه المتلقي من تلك التراكيب، واستبعدوا التراكيب غير التامة لأنها لا تحمل دلالة واضحة، ولا يمكن للمتلقي فهمها، ولذلك «اشتراطوا حصول "الفائدة" لدى المخاطب ونصّوا على تفادي ما يعكّر استيفاء هذا الشرط بقاعدة وضعوها والتزموا بها كإجراء تحليلي، وهي "قاعدة أمن اللبس"»³⁸

و للتفريق بين الأساليب الخبرية والأساليب الإنشائية، يحتكم العلماء العرب - وبالأخص الفلاسفة والمناطقه والبلاغيين والأصوليين- إلى معايير منطقية خالصة وأخرى تداولية، ومنهم من يجمع بينهما، ويجمع غالبيتهم في التمييز بين الخبر والإنشاء على معيار الصدق والكذب، فالخبر ما يقبل الصدق والكذب أما الإنشاء فلا يمكن الحكم عليه بالصدق والكذب، وهو المعيار الذي أقرّبه الفلاسفة المعاصرون في التمييز بين الأسلوبين³⁹، وقد لخص مسعود صحرأوي هذه المعايير بقوله: «الخبر هو الخطاب التواصلية المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية، وأنّ الإنشاء هو الخطاب التواصلية المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية»⁴⁰، فالفرق بين الخبر والإنشاء هو النسبة الخارجية، الخبر يصف النسبة الخارجية في حين الإنشاء يوجد النسبة الخارجية.

في حين نجد عبد العزيز أبو سريع ياسين يقف على ثلاث اتجاهات في التفريق بين الأسلوب الخبري والأسلوب الإنشائي نذكرها فيما يلي:

❖ الاتجاه الأول: التحديد العلمي

❖ الاتجاه الثاني: التحديد الفني

❖ الاتجاه الثالث: التحديد الأدبي

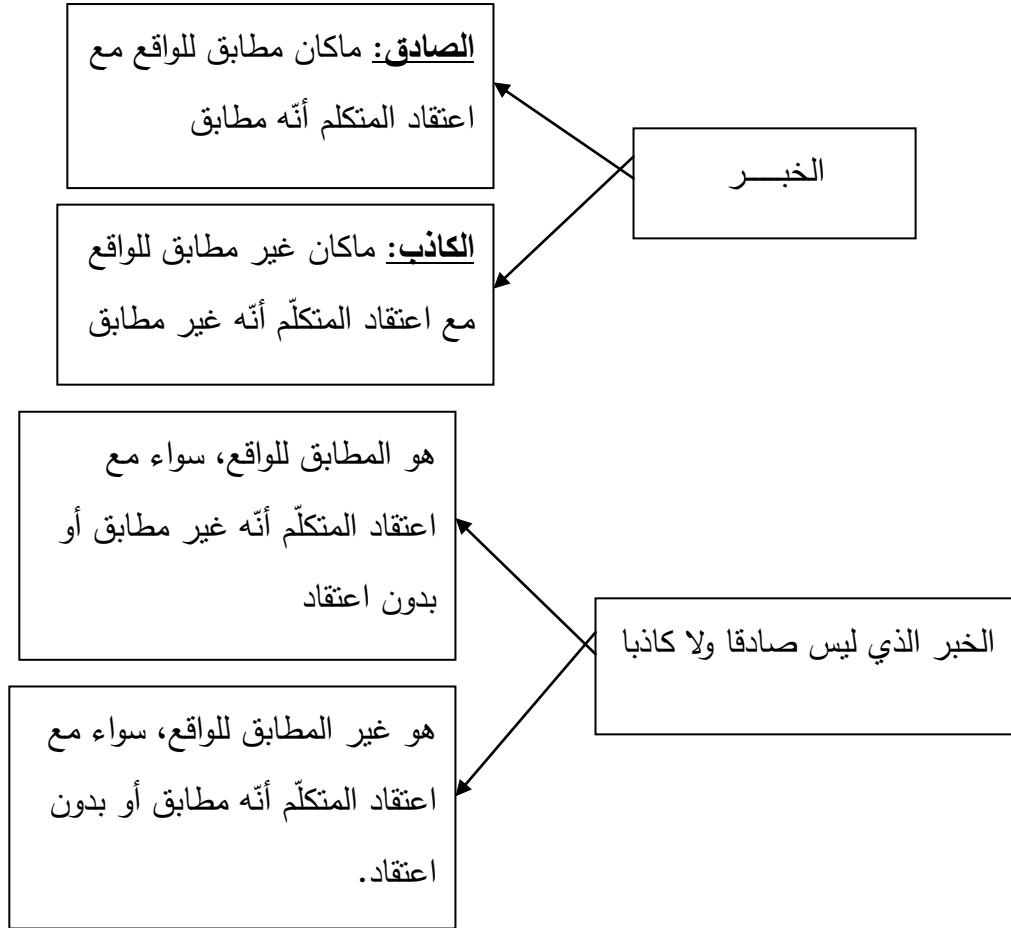
ويقصد بالتحديد العلمي التحديد المنطقي الذي يقسم الكلام إلى خبر وإنشاء، ف«المتكلم إن قصد مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية الواقعة المشاهدة كان الكلام حكاية للواقع أو بعبارة أخرى كان الكلام من قبيل الخبر، [...] أما إذا لم يقصد المتكلم مطابقة النسبة الكلامية الخارجية الواقعة بين الطرفين، بمعنى أنّه يقصد بكلامه إحداث المدلول الخارجي وإيجاده، فإنّ الكلام يكون من قبيل الإنشاء»⁴¹. فالمعيار المعتمد هو معيار الصدق والكذب وإيجاد النسبة الخارجية، وهي معايير فلسفية استفاد منها البلاغيون في التمييز بين الأسلوب الخبري والأسلوب الإنشائي.

ويقصد بالتحديد الفني أنّ الأساليب الخبرية «غالبا ما تكون عندما يريد المرء عرض فكرة أو قضية أو رأي أو حدث فيه أمرا ما، سواء كان ذلك كله حديث الحقيقة العلمية الخالصة أو الحقيقة الأدبية المفعممة بالشعور الأديب وإحساسه. وأنّ الأساليب الإنشائية غالبا ما تكون عند عرض منهج يدلي فيه الأديب بمعالم هذا المنهج أمرا ونهيا وعند الحديث عن الآفاق النفسية التي تجول في أحشاء الأديب سواء كانت تمنيا أو رجاء أو استطلاعا للفهم أو إبداء للحيرة والشك الكامنين في نفسه»، وهنا يلتقي هذا الاتجاه مع مبدأ تداولي يتمثل في مقصدية المتكلم ونظرية أفعال الكلام في الدرس المعاصر.

أما ثالث الاتجاهات فهو القائم على التحديد الأدبي حيث «إنّ العمل الأدبي لا يعرف فرقا بين الأسلوبين، فكلاهما قسيم للآخر في التعبير عنه، وأنت لا تستطيع أن تجد عملا أدبيا خالصا بأحد هذين النوعين من الأساليب، بل إنّ الأمر على نقيض ذلك تماما، بمعنى أنّه لا بدّ أن يستعين الأديب بكلا الأسلوبين غير أنّ الإنشاء يقدّم وجوبا على الخبر» والدليل على ذلك مطالع القصائد العربية، والإشارة واضحة في هذا إلى التداخل بين الأسلوبين الخبري والإنشائي، لكن قد يغلب أحدهما على الآخر ويرجح غلبة الأسلوب الإنشائي.

القسم الأول: الخبر

يقسّم الجاحظ الخبر إلى قسمين: خبر يحكم عليه بالصدق والكذب، وخبر لا هو صادق ولا هو كاذب، وجاء هذا التقسيم وفق معيارين هما مطابقة الواقع واعتقاد المخبر أو قصده، فهو ينحو منحى تداولي في تقسيم الخبر والحكم عليه بالصدق والكذب، والمخطط التالي يوضّح ذلك⁴²:



وهناك تقسيم ينسب إلى أبي العباس اللغوي: من خلال النص الذي يروي القصة المشهورة بين الكندي الفيلسوف و أبي العباس حين رأى أنّ في كلام العرب حشو في التعبير عن معنى واحد بعبارات مختلفة: "عبد الله قائم" و"إنّ عبد الله قائم" و"إنّ عبد الله لقائم"، غير أنّ أبا العباس يوضّح له أنّ المعاني مختلفة، وقسّم الخبر هنا وفق مبدأ تداولي يراعي فيه حال السامع، فيكون للخبر ثلاث أضرب:

1. خبر ابتدائي: إخبار عن قيام عبد الله، يستغني عن مؤكّدات الحكم.
2. خبر طلي: جواب عن سؤال سائل، يقوي الخبر بإدخال إحدى أدوات التوكيد.
3. خبر إنكاري: ردّ على إنكار منكر، يستعين بأكثر من أداة لتأكيد الخبر.

ويلتقي هذا المجال (أي أضرب الخبر) في البلاغة العربية بمفهوم القوة الإنجازية للأفعال الكلامية في الدرس التداولي الحديث، فالمنطوقات الثلاث المستخدمة تمثل المعنى القضوي وهو قيام زيد، وهذا المحتوى القضوي الواحد «يمكن أن يمتلك قوى إنجازية مختلفة في ملابسات استعمال مختلفة، ومن ثمّ يكون

الغرض الانجازي في فعل ما هو جزء من قوته الإنجازية»⁴³ ، وهو ما يطلق عليه شدة الغرض المتضمن في الفعل بتعبير التداوليين المحدثين.

أما ما كان من تصور الجرجاني في مبحث "الفروق في الخبر" ، فقد عالج تقسيمات الخبر معالجة تداولية ركّز فيها على مسألة مقتضى الحال ومبدأ القصديّة حين فرّق بين العبارتين التاليتين: "المنطلق زيد" وزيد المنطلق" ، وإن كان الظاهر أنّها تحمل معنى مشتركاً ، أو محتوى قضوي واحد هو إثبات الانطلاق لزيد إلا أنّ استعمالاتها مختلفة «وبيانه أنّك إذا قلت "زيد المنطلق" فأنت في حديث انطلاق قد كان ، وعرف السامع كونه ، إلا أنّه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو؟ فإذا قلت: زيد المنطلق" أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنّه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز.

وليس كذلك إذا قدّمت "المنطلق" فقلت "المنطلق زيد" بل يكون المعنى حينئذ على أنّك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك ، فلم تثبته ولم تعلم أزيد هو أم عمرو فقال لك صاحبك "المنطلق زيد" ، أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد»⁴⁴ . فالأمر متعلّق بالتركيب ومسألة التقديم والآخر وعلاقتها بمبدأ القصد ومبدأ الإفادة.

القسم الثاني: الإنشاء

يعود الفضل الأول للاهتمام بالأساليب الإنشائية إلى علماء الأصول خاصة ، ففي بداية الأمر «لم يكن يشغل العلماء غير البحث في أوامر الله ونواهيه من أجل تنفيذها وتطبيقها في المجتمع الإسلامي سواء أكانت هذه الأوامر في مجال العبادات أو في مجال المعاملات»⁴⁵ من أجل إفادة الحكم الشرعي (الحلال والحرام) ، بيد أنّ علماء العربية من بلاغيين ونحويين قد توسعوا في دراسة كل ما يتصلّ بالكلام أو الخطاب ، وقسموا القول المفيد إلى خبر وإنشاء ، ثمّ فصلوا هذه الظاهرة إلى تقسيمات أخرى ، فقسموا الإنشاء إلى طلبي وغير طلبي ، والطلب كما عرفه السكاكي أنّه «ما يستدعي مطلوباً ، وأن يكون مطلوبه غير حاصل وقت الطلب»⁴⁶ ، فالسكاكي لم يقصّر في شرح مقامات الكلام التي تقاس عليها كل الأساليب الأدبية ، وأقام تمييزه على أساس الموضوعات حدّدها في قانون واحد أسماه قانون الطلب⁴⁷ ، وبيان ذلك أنّ الخبر يصف ما هو واقع ، أي يطابق نسبته الخارجية ، بينما الإنشاء فإنّ المطلوب غير موجود وقت الطلب ، أي يوجد نسبته الخارجية.

أ- الإنشاء الطلبي:

يجمع جمهور العلماء العرب على أنّ الأساليب الإنشائية الأصلية خمسة هي:

الأمر ، والنهي ، والنداء والاستفهام والتمني.

ب- الإنشاء غير الطلبي:

هو الضرب الثاني من الأسلوب الإنشائي يختلف عن الضرب الأول في أنّه لا طلب فيه أي لا يستلزم مطلوباً حاصلًا وقت الطلب ، وهي: الترحي ، القسم ، التعجب ، المدح والذم ، التكرير ، ألفاظ العقود.

وسنعرف في المثال التالي كيف استثمر البلاغيون المبادئ التداولية في التقعيد البلاغي ، وممثلين لذلك

بأراء عبد القاهر الجرجاني حول الاستفهام:

أسلوب الاستفهام:

صنّف الفارابي الاستفهام ضمن «القول الذي يقتضى به شيء ما فهو يقتضى به إمّا قول ما وإمّا فعل شيء ما، والذي يقتضى به فعل شيء ما فمنه نداء ومنه تضرّع، وطلبة، وإذن، ومنع، ومنه حتّ وكفّ وأمر ونهي»⁴⁸، فالقول الذي يقتضى به شيء ما (أي الذي يطلب به شيء)، ينقسم إلى قسمين حسب "فحوى الطلب"، فإن كان المطلوب قولاً كان الطلب الاستفهام، فالجواب عن الاستفهام يكون قولاً، وإن كان المطلوب فعل شيء ما، كان الطلب غير الاستفهام مثل النداء، الأمر النهي...

وعلى الرغم من الاختلافات في تحديد الاستفهام من حيث كونه إنشاءً طلبياً أو غير طلبياً، فإن أغلبهم عدّه من الإنشاء الطلبى، لأنّ المقصود منه «هو طلب الفهم أي طلب العلم بالشيء لم يكن معلوماً بواسطة أداة من أدواته، وهي: الهمزة، وهل، ومن، وما، ومتى، وأين، وأيان، وأنى، وكيف، وكم، وأيّ»⁴⁹، ثمّ قسموا الاستفهام إلى قسمين⁵⁰:

❖ طلب تصور، حيث يكون فيه المتكلّم خالي الذهن من أي فكرة حول المستفهم عنه، نحو: أدبى في الإناء أم عسل؟ (طلب تعيين المفرد).

❖ طلب تصديق، حيث يكون للمتكلّم فكرة عن الموضوع المستفهم عنه، نحو هل زيد قائم؟ ويكون الجواب بـ "نعم" إن أريد الإثبات، وبـ "لا" إن أريد النفي.

أما فيما يتعلّق بأدوات الاستفهام، فتقسم حسب ما يطلب بها إلى ثلاثة أقسام:

1- ما يطلب به التصديق أو التصوّر: الهمزة

تصديق: ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قَوْلُ إِيَّ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [سورة يونس، الآية 53]
تصوّر: أدبى في الإناء أم عسل؟

2- ما يطلب به التصديق فقط. هل مثل هل حان وقت السفر؟

3- ما يطلب به التصوّر فقط. وهي بقية الأدوات منها ما يكلب به تعيين العاقل "من"، ومنها ما يطلب به تعيين المكان "أين" ومنها ما يكلب به تعيين الزمن "متى"

ركّز عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" على التفريق بين استعمال عبارات الاستفهام بالهمزة، يقول: «وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدّم فيها وترك تقديمه، ومن أبين شيء في ذلك "الاستفهام بالهمزة" فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردّد فيه. وتقول أنت بنيت هذه الدار؟ أنت قلت هذا الشعر؟ أنت كتبت هذا الكتاب؟ فتبدأ في ذلك كلّ بالاسم ذاك لأنّه لم تشك في الفعل أنّه كان. كيف؟ وقد أشرت إلى الدار مبنية، والشعر مقولاً، والكتاب مكتوباً، إنّما شككت في الفاعل من هو؟»⁵¹.

والملاحظ أنّ الجرجاني يميّز بدقة بين تقديم الفعل أو تقديم الاسم في أسلوب الاستفهام بالهمزة، ومردّد ذلك إلى غرض أو قصد المتكلّم، وهو مبدأ تداولي، فإن كان قصده أن يسأل أو يستفهم عن الفعل إن حصل أو لم يحصل قدّم الفعل المستفهم عن وجوده في تركيب عبارة الاستفهام "أفعلت؟" فيكون الجواب بـ: "فعلت" أو "لم أفعل". في حين أنّه إن أراد السؤال أو الاستفهام عن الفاعل أو الشخص الذي قام بالفعل

قدّم الفاعل على الفعل في تركيب عبارة الاستفهام: "أ أنت فعلت؟" فيكون الجواب: "أنا" أو "فلان"، ومعنى ذلك «أنّ الاسم بعد الهمزة الخارجة عن الاستفهام إلى التقرير - كما في الاستفهام الحقيقي - أن الفعل موجود مشاهدة محددة يمكن الإشارة إليه، وأنّ نسبة هذا الفعل إلى الاسم الواقع بعد الهمزة التقريرية هي محل التقرير، وفي حالة وقوع الفعل بعد الهمزة التقريرية يعني أنّ الفعل موجود وقد يعني أنّه غير موجود، وإذا كان الفعل قد كان فإنّ التقرير والإنكار هنا يكون منصبا على أصل الفعل»⁵²، فيخرج معنى الاستفهام إلى التقرير أي خروج الأسلوب من معناه الحقيقي إلى معاني أخرى، وهو ما ذكره الجرجاني «واعلم أنّ الهمزة فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان وإنكار له لم كان، وتوبيخ لفاعله عليه»، فإذا جعلت الشخص يقرّ بالفعل، أو أنّه هو الفاعل فسيجعلك تحمل معنى الإنكار، ويترتب عن ذلك التوبيخ.

وليس غريبا أن يهتم الجرجاني بربط منهجه في التقعيد البلاغي بالواقع اللغوي أو الاستعمال، فقد انحاز إلى واقع الاستعمال اللغوي واحتفى به، فتراه يضيف على ما سبق ذكره في الاستفهام بالهمزة وتقديم الفعل، الفرق بين الاستعمال المناسب والاستعمال الفاسد «فلو قلت أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ أنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ أنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟ خرجت من كلام الناس» وكذلك لو قلت: أبنيته هذه الدار؟ أقلت هذا الشعر؟ أكتبته هذا الكتاب؟ قلت ما ليس بقول، ذلك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا؟»، فالاستفهام لا يكون إلا لأمر لا يعلمه السائل، فكيف به أن يسأل عن ما هو معلوم لديه، فهذا مما لا يقبله الناس في الاستعمال، ويدلّ تفضّل الجرجاني إلى مسألة الاستعمال وربطها بالتقعيد إلى البعد التداولي، وليست التداولية إلا دراسة اللغة في الاستعمال.

لم يكتف الجرجاني بما ذكرناه من تفسير تقديم الفعل أو تقديم الاسم فحسب، بل فرق أيضا بين مسائل الاستفهام بالهمزة والفعل ماض، والاستفهام بالهمزة والفعل مضارع، «والقول في ذلك أنك إذا قلت: "أتفعل؟" وأنت تفعل؟ لم يخل من أن تريد الحال أو الاستقبال. فإذا أردت الحال كان شبيها بما مضى في الماضي [...]، وإن أردت بـ "تفعل" المستقبل كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعتمد بالإنكار إلى الفعل نفسه، وترغم أنّه لا يكون أو أنّه لا ينبغي أن يكون»⁵³. واستدلّ بقول امرئ القيس⁵⁴:

أبقتلني والمشر في مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال؟

وهنا يقصد تكذيب الشخص الذي هدّده بالقتل، وأنكر أن يقدر على ذلك ويستطيعه، وهذا الأمر غير مقبول، فكيف له أن يقدر على الفعل وقد قدّم له ما يمنعه من القيام بأنّه مجهّز بالسلاح؟ ومثله أيضا قولك لرجل يركب الخطر، ويعرض نفسه للهلاك: أخرج في هذا الوقت؟ فتنهه على الأمر المقدم عليه. أو أنّه حاد عن الصواب.

وقولك لرجل يضيع حق من أحسن إليه، وينكر الجميل: أتسى قديم إحسان فلان؟ فمدار الأمر هو قصد المتكلم إنكار الفعل يتبعه التوبيخ.

وتوضيح هذه المسائل أنّ الهمزة التقريرية في أسلوب الاستفهام تفيد الإنكار عموما، لينتبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل⁵⁵ ويراجع نفسه:

❖ إمّا لأنّه ادّعى القدرة على فعل لا يقدر عليه. (تكذيب)

❖ إِمَّا لَأَنَّهُ هَمَّ بِأَنْ يَفْعَلَ مَا لَا يَسْتَصِوبُ فَعْلَهُ.(تنبيه)

❖ إِمَّا لَأَنَّهُ جَوَّزَ وَجُودَ أَمْرٍ لَا يَوْجَدُ مِثْلَهُ.(توبيخ)

ويعود عبد القاهر الجرجاني مرة أخرى لتفسير تقديم الاسم على الفعل المضارع، يقول: «فإن بدأت بالاسم فقلت: أ أنت تفعل؟ أو قلت: أ هو يفعل؟ كنت وجهت الإنكار إلى نفس المذكور وأبيت أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل وممن يجيء منه، وأن يكون بتلك المثابة»⁵⁶، وتبيان ذلك أنك⁵⁷:

إذا قلت: أ أنت تمنعني؟ كأنك قلت: أن غيرك الذي يستطيع منعي، ولست بذلك ولقد وضعت نفسك في غير موضعك، هذا إذا جعلته لا يكون منه الفعل، فأنت تقصد أن تقول أنت عاجز عن القيام بالفعل وليس في وسعك واستطاعتك إتيانه.

إذا قلت: أهو يسأل الناس؟ أهو يمنع الناس حقوقهم؟ وهو أكرم من ذلك، فإنك تنكر الفعل ولا يكون منه لأنه لا يختاره ولا يرتضيه وأن نفسه تأبى مثله وتكرهه.

إذا قلت: أ هو يسمح بمثل هذا؟ يعني أنك تقصد ذمه لصغر قدره وقصر همته، فهو أقل رغبة في الخير مما تظن، فنفسه لا تسمح ولا ترتقي للفعل؟

فعن حالة تقديم الاسم يشرح ويفسر الفرق بين استعمالات مختلفة لجمل استفهامية محاولاً الغوص في أعماق التحليل النفسي للأساليب⁵⁸، فالتوبيخ والتنبيه والتكذيب وغيرها من المقاصد (أفعال كلامية) ذات صبغة نفسية حيث يراعي عبد القاهر هذه المسائل ويولمها اهتماماً كبيراً، والأمر نفسه عمد إليه في تفسير الاستفهام بالهمزة وتقديم المفعول بع، لكننا اقتصرنا على المسألتين السابقتين أنموذجاً للدراسة.

وخلاصة القول: إن الذي وقفنا عليه في ما ذكرناه من تفسيرات الجرجاني يمنحنا حق الادعاء بأن منهجه منهج تداولي، فهذه المعاني التي وقف عليها في الاستفهام بالهمزة التي يليها فعل ماضي، أو فعل مضارع، أو في تقديم الفعل أو تقديم الاسم مرتبطة بالسياق (مقتضى الحال والمقام)، وبالاعتماد على القصد، ومراعاة حالة المتلقي، والإفادة، وترجيح الاستعمال اللغوي على الوصف الشكلي، وظروف الخطاب بشكل عام وهي مبادئ تداولية تقوم عليها الدراسات المعاصرة في نظرية أفعال الكلام المباشرة وأفعال الكلام غير المباشرة، فيعول الجرجاني في تفسيراته للتقديم والتأخير، وخروج الاستفهام من معناه الحقيقي إلى معاني أخرى (الانكار، التوبيخ، التكذيب، التنبيه) على قصد المتكلم والسياق.

ويحق لنا أيضاً أن نقول إن آراء الجرجاني الثاقبة، بلغت من الدقة ما تجاوزت به آراء أوستن وسيرل، أولاً: لارتباط دراسته (نظرية النظم) بالإعجاز في القرآن الكريم، ثانياً لاختلاف اللغة، فالمثال الذي قدّمناه من تقديم الفعل أو الاسم في أسلوب الاستفهام لا نقف عليه في أكثر اللغات، فامتلاك اللغة العربية خواصاً تميزها عن غيرها من اللغات جعل الجرجاني يتفطن إلى أمور في غاية الأهمية متعلقة باستعمال اللغة قولاً وفهماً.

7. خاتمة:

خلاصة القول فإن الحديث عن موضوع الدرس اللساني عند العرب ليس معناه إسقاط النظريات الحديثة والمعاصرة على الموروث اللغوي العربي، وإنما هو محاولة بحث عن الأصول والامتدادات المعرفية بين الثقافتين، ذلك أن مجال الدرس مشترك بين مختلف الثقافات، فاللغة موجودة حيثما وجد الكائن

الإنساني، يوظفها ويمارسها بشكل تلقائي بغية التعايش مع بني جنسه في مجتمعه الواقعي، ومن هنا يظهر الاهتمام بالتواصل اللغوي وبكل ما يحيط به من عوامل وعناصر فعالة في نجاحه، بما يمكّننا من القول إنّ العلماء العرب القدامى من نحويين وبلاغيين وأصوليين ومفسرين قد راعوا المبادئ التداولية في دراساتهم، في الأبحاث المتعلقة بالقرآن الكريم وبالنصوص الشعرية والنثرية نحواً وبلاغة وتفسيراً متجاوزين في كثير من الأحيان حدود الجملة إلى الخطاب، وأهم المباحث التي عالجها علماءنا البلاغيون: المتكلم وقصده، والمتلقي والفائدة التي يجنيها من الخطاب، ومقتضى الحال، والمقام، والصدق والكذب، وخروج الأساليب من معناها الحقيقي إلى معاني وأغراض أخرى، تتحدّد هذه الأغراض بالنظر إلى القصد الذي يسعى المتكلم تحقيقه، وحسب الشروط المتعلقة بالمتكلم والمتلقي والعلاقة بينهما (التسوية، أعلى، أدنى)، وغيرها من الأمور التي تندرج ضمن نظرية أفعال الكلام.

هوامش البحث:

¹ - محمد سويتري، اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مجلد 28، ع3، يناير/مارس 2000، ص31، 30.

² - عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، متابعة لجماليات الأسلبة: إرسال واستقبالاً، دار القدس العربي، وهران، الجزائر، ط2010، ص 17.

³ - نفسه، ص 29.

⁴ - خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 154.

⁵ - ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، صفر 1413، أغسطس/آب 1992، ص 98.

⁶ - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، صفر 1413، أغسطس/آب 1992، ص 26.

⁷ - محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 84.

⁸ - نفسه، ص 85.

⁹ - محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، الخطابة في القرن الأول نموذجاً، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2002، ص 21.

¹⁰ - محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، ص 22، 23.

¹¹ - عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص 144.

¹² - ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 115.

¹³ - محمد سالم محمد الأمين طلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة النقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة ط1، 2008، ص 215.

¹⁴ - نفسه، ص 175.

- ¹⁵ - باديس هويل، البلاغة العربية والتداولية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع7، 2011، ص 166.
- ¹⁶ - خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص163.
- ¹⁷ - عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، المسعى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 565.
- ¹⁸ - نفسه، ص 545، 546.
- ¹⁹ - أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات، ونسخ معتمدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق، منشورات دار الأفاق الجديدة، ط4، 1980، ص 28.
- ²⁰ - خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، 165.
- ²¹ - جون براون، وج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي/ منير التريكي، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، (دط)، 1997، ص 32. نقلا عن باديس هويل، البلاغة والتداولية، ص 168.
- ²² - ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 123.
- ²³ - عبود بن علي بن درع، القصد والنية في الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد45، ص90، 184، الألوكة الشرعية آفاق الشريعة، alukah.net/28 guin 2007.
- ²⁴ - نفسه، ص184، 90.
- ²⁵ - عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص 225.
- ²⁶ - نفسه، ص 243.
- ²⁷ - خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 175.
- ²⁸ - أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978، ص 166.
- ²⁹ - ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، من ص177 إلى 179.
- ³⁰ - الجاحظ، البيان والتبيين، شرح حسن السندوبي، منشورات دار المعارف للطباعة والنش، سوسة، تونس، دط، ص 1، ج1، ص 78.
- ³¹ - محمد صغير بناني، مفهوم النص عند المنظرين القدامى، مجلة اللغة والأدب، دار الحكمة، جامعة الجزائر، ع12، 1999، ص 55.
- ³² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق محمد التنجي، دار الكتاب العربي، ط1، 2005، ص 55.
- ³³ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 98.
- ³⁴ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 138. 139.
- ³⁵ - زلال صلاح الدين، إرهاصات التداولية في التراث العربي، أعمال الملتقى الرابع ص 73.

- ³⁶ - ابن خلدون، المقدمة، ص 574.
- ³⁷ - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 168.
- ³⁸ - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 78.
- ³⁹ - ينظر: جون ل. استن، القول من حيث هو فعل، نظرية أفعال الكلام، ترجمة: محمد يحياتن، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2010، ص 11 وما بعدها.
- ⁴⁰ - نفسه، ص 110.
- ⁴¹ - عبد العزيز أبو سريع يس، الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية، ص 68.
- ⁴² - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 124.
- ⁴³ - نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، مؤسسة حورس الدولية، طباعة ونشر وتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2013، ص 51، 52.
- ⁴⁴ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 186.
- ⁴⁵ - عبد العزيز أبو سريع يس، الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية، مقدمة ص 7.
- ⁴⁶ - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 302.
- ⁴⁷ - عبد العزيز أبو سريع يس، الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية ص 182.
- ⁴⁸ - الفارابي، كتاب الحروف، حققه وقدم له وعلق عليه محسن مهدي، المكتبة الشرقية، دارالمشرق، بيروت، دط، دت، ص 162.
- ⁴⁹ - عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001، ص 18.
- ⁵⁰ - نفسه، ص 20.
- ⁵¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 112.
- ⁵² - عبد العزيز أبو سريع يس، الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية، ص 145، 146.
- ⁵³ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 116.
- ⁵⁴ - المشرقي: سيف ينسب إلى المشارف وهي قرى من أرض العرب قرب الشام، مشهورة بصناعة السيوف، والزرق المسنونة: السهام المحدودة (جمع سهم حاد) وصفها بالزرقاء لصفائها وشبهها بأنياب الأغوال مبالغة في حدتها (الشياطين، والأغوال من اغتيال كل ما اغتال الإنسان فهو غول، يقال الغضب غول الحلم: يذهب به ويغتاله)
- ⁵⁵ - ينظر: عبد العزيز أبو سريع يس، الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية، ص 119، 120.
- ⁵⁶ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 117.
- ⁵⁷ - نفسه ص 118.
- ⁵⁸ - ينظر، عبد العزيز أبو سريع يس، الأساليب الإنشائية في البلاغة العربية، ص 149.
- قائمة المراجع:

- 1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات، ونسخ معتمدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دارالأفاق، منشورات دارالأفاق الجديدة، ط4، 1980.

- 2- أبوعقوب السكاكى، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978.
- 3- باديس هويل، البلاغة العربية والتداولية، مجلة المخبر، أبحاث فى اللغة والأدب الجزائرى، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع7، 2011.
- 4- الجاحظ، البيان والتبيين، شرح حسن السندوبى، منشورات دار المعارف للطباعة والنش، سوسة، تونس، دط، دت، ج1.
- 5- جون براون، وج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطى/ منير التريكي، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، (دط)، 1997.
- 6- جون ل. استن، القول من حيث هو فعل، نظرية أفعال الكلام، ترجمة: محمد يحياتن، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2010.
- 7- خليفة بوجادى، فى اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية فى الدرس العربى القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
- 8- زرال صلاح الدين، إرهاصات التداولية فى التراث العربى، أعمال الملتقى الرابع.
- 9- السكاكى، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978، ص 166.
- 10- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب الكويت، صفر 1413، اغسطس/آب 1992.
- 11- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، المسعى ديوان المبتدأ والخبر فى تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوى الشأن الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 12- عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية فى النحو العربى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001.
- 13- عبد العزيز أبو سريع يس، الأساليب الإنشائية فى البلاغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، مطبعة السعادة، ط1، 1997.
- 14- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق محمد التنجى، دار الكتاب العربى، ط1، 2005.
- 15- عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، متابعة لجماليات الأسلبة: إرسال واستقبالا، دار القدس العربى، وهران، الجزائر، 2010.
- 16- عبود بن على بن درع، القصد والنية فى الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد 45، ص 90، 184، الألوكة الشرعية آفاق الشرعية، 2007. alukah.net/28 guin
- 17- الفارابى، كتاب الحروف، حققه وقدم له وعلق عليه محسن مهدي، المكتبة الشرقية، دار المشرق، بيروت، دط، دت.
- 18- حمد العمري، فى بلاغة الخطاب الإقناعى، مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، الخطابة فى القرن الأول نموذجاً، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2002.
- 19- محمد سالم محمد الأمين طلبة، الحجاج فى البلاغة المعاصرة، بحث فى بلاغة النقد المعاصر، دار الكتاب الجديد المتحدة ط1، 2008.
- 20- محمد سويتري، اللغة ودلالاتها، تقريب تداولى للمصطلح البلاغى، مجلة عالم الفكر المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مجلد 28، ع3، يناير/مارس 2000.
- 21- محمد صغير بناني، مفهوم النص عند المنظرين القدامى، مجلة اللغة والأدب، دار الحكمة، جامعة الجزائر، ع12، 1999.
- 22- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة فى البحث اللغوى المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002.
- 23- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية فى التراث اللسانى العربى، دار التنوير للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- 24- نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولى والوظيفى فى الدرس اللغوى، مؤسسة حورس الدولية، طباعة ونشر وتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2013.